قضيّة

المحامي منير الشدياق
mounirchidiac2014@gmail.com

الفقر ينتهك حقوق الإنسان ويهدّد الأمن الاجتماعي
الأمن العام: يدٌ تساعد وعينٌ تسهر على الأمن

كل الشرائع الدولية والمحلية تنص على وجوب ضمان حقوق الانسان. الحق في الغذاء، الطبابة، التعليم، العمل، من بديهيات تلك الحقوق. في المقابل، يجمع علماء النفس والاجتماع في العالم على ان آفة الفقر تتسبب بانتهاك بعض او كل تلك الحقوق الشخصية للفرد، وتؤدي الى ارتفاع معدلات الجرائم والهجرة، بما يهدد الامن الاجتماعي

في موازاة الازمة الاقتصادية الحادة التي يشهدها لبنان، حقيقتان تستحقان التوقف عندهما. الاولى، ان لبنان ليس بلدا مفلسا من حيث الواقع، كونه يملك ثروة نفطية هائلة، ثروة ذهبية، والاهم ثروته بانسانه الخلاق والمتفوق. الثانية، وبكل تأكيد، ان انقاذ لبنان من ازمته الراهنة يتطلب وقف الفساد وادارة جيدة لتلك الثروات.

ما تعريف الفقر ومؤشرات قياسه؟ ما هي اثاره الاجتماعية؟ اي علاقة بين الفساد والفقر؟ كيف تتصدى المديرية العامة للامن العام لتداعيات الازمة الاقتصادية الحادة على الوطن كما على عسكرييها، ولاخطار الفقر والفساد معا على الامن الاجتماعي؟

تعريف الفقر

لا يوجد تعريف موحد للفقر في العالم، لذا اختلفت تعاريفه بين دولة من هنا او منظمة او جمعية من هناك. من ابرز تلك التعاريف واكثرها شيوعا لعقود طويلة، انه عبارة عن حالة اقتصادية يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الحاجات الضرورية لتأمين مستوى حياة مقبول اجتماعيا، لنفسه ولافراد عائلته. غير ان مفهوم الفقر راح يتوسع عالميا منذ ما يقارب 15 عاما ليشمل ايضا ضرورة حصول الفرد على الحد الادنى من الحياة الكريمة، تأمين بيئة سليمة له، وفرص مشاركته الديموقراطية في اتخاذ القرارات في مختلف جوانب الحياة العامة.

مؤشرات قياسه

لا مؤشر واحدا لقياس درجة الفقر في العالم، بل كل دولة او منظمة تعتمد مؤشرا خاصا بها. وقد تقوم هي ذاتها بتعديل ذاك المقياس او تلك المؤشرات بعد مدة من جراء تزايد الحاجات الاجتماعية او تطور الظروف الاقتصادية العامة. على سبيل المثال، بعد ان اعتمد قياس مقدار دخل الفرد اليومي او السنوي لقياس مستوى فقره او عدمه، نرى ان الامم المتحدة اطلقت عام 2010 بالتعاون مع جامعة اوكسفورد في بريطانيا مؤشرا جديدا لقياس مستوى الفقر هو مؤشر الفقر المتعدد البعد، الذي يقوم على تحديد عدد من العوامل المهمة على مستوى الاسر، من التعليم الى الصحة الى الممتلكات والخدمات وسواها، وبالنظر الى مجمل هذه العوامل يمكن تحديد صورة شاملة ودقيقة عن مستوى الفقر، علما ان مؤشرات قياس الفقر في تطور شبه دائم.

آثاره الشاملة

بمجرد ان نقول عبارة مجتمع فقير، فهذا يعني ان معظم افراده يعيشون في حرمان جزئي او شامل على صعيد ابسط حقوقهم الانسانية. من صور ذاك الحرمان، نذكر سوء التغذية او حتى حالة جوع، نقص او انعدام وجود ادوية او عدم القدرة على الحصول على الطبابة اللازمة، انعدام التعليم، صعوبة التنقل جراء غلاء كلفته، صعوبة الحصول على الطاقة الكهربائية، المياه، الانترنت، وسواها من الاثار الاجتماعية. في هذا السياق، سؤال بديهي يفرض نفسه هنا: اي نتائج قد تتسبب بها ظروف الحرمان تلك داخل المجتمع؟ بمعنى

اوضح، اي ردود فعل مثلا قد يقوم بها من لا يملك قدرة تأمين الغذاء او الدواء لنفسه او لاولاده؟ استطرادا، ما مخاطر الفقر على الامن والاستقرار الاجتماعي؟

مخاطره

يجمع علماء الاجتماع والنفس والامن في العالم على ان الفقر يؤدي الى وجود مخاطر متشعبة على الامن الاجتماعي، ابرزها:

- تكاثر آفات البطالة، الجهل والامية، التشرد، التسوّل، سوء التغذية، تكاثر الامراض، تفشي الفساد، التفكك الاسري، الطلاق، تعاطي المخدرات او المسكرات كنوع من الهروب من الواقع، ارتفاع نسب الانتحار، انخفاض عدد الزيجات، انخفاض عدد الولادات، الهجرة بشكل كبير، انحطاط في الاخلاق والقيم الانسانية والوطنية، وسواها من الافات.
- ارتفاع معدلات الجرائم، لاسيما جرائم السرقة، القتل او الخطف او الاعتداء بهدف الحصول على المال، الاتجار بالبشر، الاتجار بالمخدرات، الدعارة، الهجرة غير الشرعية، التعامل مع شبكات ارهابية، كذلك تفشي ظاهرة جرائم الولاء للخارج بمختلف

> **اللواء ابراهيم: الوطن كالام التي اذا مرضت لا نهجرها بل نعالجها حتى آخر حياتنا**

اشكاله الامنية او السياسية وسواها.

- نمو وتمدد التطرف والفكر الارهابي. تشير كل الاحصاءات الامنية والاجتماعية الى ان غالبية الاشخاص الذين ينتمون الى الشبكات الارهابية هم من ابناء المجتمعات التي تتميز بالفقر، الجهل، البطالة، وبأن معظم الشبكات الارهابية المنظمة تركز بشكل اساسي على مثل تلك المجتمعات في عملية تجنيد الافراد، كونها تشكل ارضا خصبة وسهلة للتجنيد.

بين الفساد والاخلاق

كل الاثار التي تنتج من الفقر مسيئة الى حقوق الانسان والامن الاجتماعي عموما، غير ان اخطرها على الاطلاق هو تفشي ظاهرة الفساد، كونه يتغلغل تدريجا في جميع القطاعات لاسيما العامة منها، ليتسبب في تبديد اي ثروات موجودة مهما عظمت، او اي مساعدات قد تأتي. لكن الاخطر انه يدمر جوهر الانسان كانسان، اي اخلاقه وقيمه الانسانية والوطنية. فاذا نظرنا الى واقع الفساد في لبنان، سنرى ان العديد ممن تسلموا زمام الحكم والمسؤولية في الدولة خلال الاعوام الماضية، مارسوا الكثير من ابشع انواع افعال الفساد. كما نرى في المقابل، بخاصة خلال العامين المنصرمين، ان عددا لا بأس به من اصحاب الدكاكين والسوبرماركات وتجار المواد الغذائية، او تجار الادوية، الصيدليات، تجار المحروقات واصحاب المحطات، وسواهم في مختلف القطاعات، كانوا يقومون باخفاء المواد والسلع رغم حاجة الناس الملحة اليها، كي يقوموا ببيعها لاحقا طمعا بارباح هائلة. كذلك فان عددا ممن يديرون جمعيات اهلية قاموا بتسلم مساعدات مالية من الخارج من دون توزيعها كما يجب على المتضررين في انفجار مرفا بيروت مثلا، او على الفقراء، اي اختلسوا قسما منها. كذلك نرى عادة ان عددا من الموظفين في الادارات العامة لا ◄

ينجزون معاملة المواطن الا بعد الحصول على رشوة، وهكذا دواليك في العديد من القطاعات الاخرى عموما وبنسب متفاوتة.

هذا الواقع يفرض بقوة طرح السؤال الاتي: ماذا لو ان مثل اولئك الاشخاص الذين حرموا الاطفال الحليب، والمرضى والموجوعين الدواء، او اذلوا المواطنين امام محطاتهم، وسواهم، اصبحوا غدا وزراء؟ اي واقع يمكن ان نراه في وزاراتهم انذاك؟ ان كل تلك الوقائع تؤشر الى ان الفساد موجود بنسبة كبيرة في القطاعين العام والخاص، وانه في موازاة الانهيار الاقتصادي لدى الكثير من المسؤولين والمواطنين على السواء، انهيار كبير على صعيد القيم الاخلاقية والانسانية والحس الوطني. واقع يستدعي ضرورة السعي الى اعادة بناء منظومة الاخلاق والقيم الانسانية والوطنية في المجتمع اللبناني، اي بناء مواطنة صالحة. فعندما نبني مواطنا صالحا، يصبح لدينا مسؤول صالح، تاجر صالح، صيدلي صالح، وهكذا دواليك. هذا واجب الاهل، المدارس، الجامعات، رجال الدين، الجمعيات الاهلية، وكل مؤسسات الدولة المعنية، وكذلك دور كل مواطن بلا اي استثناء.

الأمن العام يتصدى

منذ ما يقارب السنوات الست والمديرية العامة للامن العام تدق ناقوس الخطر، في العلن وفي الاعلام، ليس فقط في الاجتماعات المغلقة وضمن التقارير الرسمية التي ترفعها الى السلطة السياسية، حول تفشي مخاطر آفة الفساد التي يكاد يصبح موازيا او متفوقا على خطر الارهابين الاسرائيلي والتكفيري، وبأنه قد يؤدي الى انهيار اقتصادي واجتماعي كارثي. كذلك، حذرت منذ ما يقارب السنوات الثلاث، من ان الامن الاجتماعي في حالة خطر شديد يجب معالجته فورا كونه لم يعد يحتمل اي تأجيل.

رغم كل ذلك، اصبحنا اليوم امام واقع يعرفه الجميع، وما يستحق التوقف عنده، هو ان المديرية العامة للامن العام، في موازاة دورها في مكافحة الجرائم وانجاز معاملات المواطنين وفق ارقى معايير الخدمة العامة وحقوق الانسان، قامت منذ بدء ازمتي كورونا والتدهور الاقتصادي باقصى قدراتها وامكاناتها وعلاقاتها المحلية والدولية الممتازة، بمبادرات انسانية واجتماعية ووطنية في مختلف المجالات والاتجاهات، بهدف تخفيف الاعباء على الدولة والمواطنين، كذلك على عسكرييها، ومكافحة جرائم الفساد الى اقصى حد تسمح لها به القوانين. استطرادا، كانت تقوم منذ ما يقارب السنوات العشر، عقب اطلاق مديرها العام اللواء عباس ابراهيم خطة تطويرها وتحديثها عند تسلمه سدة المسؤولية فيها، اي قبل بدء اي من الازمتين بسنوات عديدة، بتحقيق انجازات نوعية كثيرة من دون تكبيد خزينة الدولة اية اموال. اكثر من ذلك، بدأت منذ ذلك الحين بالاستغناء عن معظم عقود ايجار بعض مبانيها السابقة اي بانهائها، وقامت بانجاز معظم اعمالها اللوجستية هائلة من دون اي تطوير يذكر فيها، نجحت المديرية العامة للامن العام في تنفيذ خطة التطوير من دون تكبيد خزينة الدولة اي كلفة، وذلك بفضل هبات ومساعدات قدمت اليها من منظمات وهيئات دولية او هيئات مجتمع مدني وبلديات في لبنان، وتمكنت من تحقيق الكثير من الانجازات ومشاريع التطوير التي اصبحت ملكا للدولة، اي ملكا للشعب اللبناني. من ابرزها: استحداث ما يقارب 73 مبنى جديدا للامن العام، 52 منها لمراكز جديدة او مقار تابعة لها، و21 مبنى جديدا لمراكز كانت موجودة اساسا. نظارة تتسع لالف موقوف موقتا تراعي ارقى معايير حقوق الانسان، مركز التدريب الوطني الخاص بالامن العام، مخزن كبير للادوية، استقدام زوارق بحرية حديثة...

> **الفقر يولّد الحرمان والحرمان قد يولّد تكاثر الجرائم والهجرة**
>
> **لا تعريف واحدا للفقر ولمؤشرات قياسه في العالم**

وقف التلزيمات

كانت المديرية العامة للامن العام سابقا، ككل الادارات، تقوم بتنفيذ الاعمال غير العسكرية التي تحتاجها، كاعمال الصيانة، الكهرباء، الهندسة، البناء وسواها، عبر تلزيم تلك الاعمال او الخدمات الى شركات او مؤسسات خاصة وفق الية تقديم استدراج العروض المعتمدة في الدولة اللبنانية، لكن من المعلوم

ان اسعار الخدمات في السوق اللبنانية مرتفعة نوعا ما. بهدف تخفيض تلك النفقات، قامت المديرية، ضمن دورات التطويع المتلاحقة، بتطويع مئات الافراد المتخصصين في كل تلك المجالات ضمن صفوفها، واسندت اليهم بعد انهائهم الدورات التدريبية تنفيذ كل المشاريع والخدمات التي تحتاجها المديرية. هذا الامر وفر ما يقارب 90 في المئة من تلك النفقات على الخزينة اللبنانية، اي على الشعب اللبناني.

انهاء عقود ايجار

كذلك قامت المديرية العامة للامن العام بانهاء اكثر من 90 في المئة من عقود الايجار السابقة لبعض مبانيها، كونها استبدلتها بتشييد مبان لها، اي ملكا للشعب اللبناني، من خلال هبات ومساعدات.

مساعدة وزارات وادارات

منذ بدء جائحة كورونا وازمة التدهور الاقتصادي الحاد، لم تكتف المديرية العامة للامن العام بالقيام بمهامها فقط، بل راحت تمد يد العون الى العديد من الوزارات والادارات الرسمية، وبالتالي مساعدتها في بعض مهماتها. مثال على ذلك، مؤازرتها وزارة الصحة في عمليات تعقيم جميع مخيمات الوافدين السوريين في لبنان مرات عدة، مؤازرة وزارة الاقتصاد والتجارة عبر قيام المديرية بالاشراف على عمليات توزيع المحروقات، والكشف على مخزون محطات الوقود في مختلف المناطق اللبنانية بهدف مكافحة جرائم احتكار المحروقات. كذلك مؤازرة وزارة الطاقة والمصرف المركزي ووزارة التربية وسواها في بعض مهماتها.

منعا للعتمة الشاملة

كذلك نجح المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، بفضل علاقاته الممتازة مع كبار المسؤولين العراقيين وعلى رأسهم رئيس مجلس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، في لعب دور محوري في توقيع اتفاق بين وزارة الطاقة اللبنانية والدولة العراقية، يقضي بتقديم العراق مليون طن من الفيول الثقيل لصالح مؤسسة كهرباء لبنان وذلك خلال مدة سنة من تاريخ توقيع الاتفاق، في مقابل خدمات استشارية واستشفائية يقدمها لبنان الى العراق، مما جنب لبنان الدخول في العتمة الدائمة.

مساعدات عينية

منذ ما يقارب العامين بدأت المديرية العامة للامن العام، بالتعاون مع منظمات وهيئات ذات طابع انساني، لبنانية واجنبية، بتوزيع حصص غذائية على عائلات محتاجة في مختلف المحافظات اللبنانية. كذلك، مع استفحال تدهور قيمة النقد الوطني في مقابل الدولار الاميركي، اكبت بشكل كبير على تأمين مساعدات عينية متنوعة الى عسكرييها بشكل دوري وباقصى ما تستطيع القيام به لكي يتمكنوا من الصمود في هذا الظرف العصيب. وهي مستمرة في القيام باقصى ما يمكن القيام به من اجل تحسين الواقع الاقتصادي لهم، ريثما تلوح حلول وطنية عامة في افق الوطن، تعزيزا لصمودهم في هذه الارض التي هي ارضهم ولن يتخلوا عنها لأي غريب مهما اشتدت الظروف. لانه، وكما يؤكد دائما المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم في لقاءاته مع الضباط والعسكريين، ما مفاده ان "الوطن كالام، التي اذا مرضت او عجزت لا نهجرها او نستبدلها، وانما نبقى نعالجها طالما نحن على قيد الحياة".